

المغتربون والتنمية

في الجمهورية اليمنية

مجاهد مجاهد القهالي
وزير شؤون المغتربين

ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل
(الحوار الدولي للهجرة)

يونيو 2013م



admin

المغتربون والتنمية في اليمن

السيدات والسادة

يسعدني أن احضر وأشارك في هذه الورشة العالمية المنعقدة في جنيف بشأن قضايا الهجرة و سعيد جدا لعرض تجربة الجمهورية اليمنية وهي إحدى أهم الدول المصدرة للعمالة إلى الخارج وعريقة التجربة بشئون الهجرة منذ فجر التاريخ ، ولا شك أن الجمهورية اليمنية رغم غنى وتنوع وعمق التجربة لا زالت تفتقر إلى الكثير من التجارب الحديثة الناجحة من حيث الهياكل والتشريعات والبرامج والتقنيات وحدود العلاقات والاختصاصات التي تربطها بالأجهزة والجهات الرسمية في الداخل والمنظمات والجهات المختصة بالهجرة والمغتربين في الخارج ، للاستفادة منها ، وتكييفها بما يتناسب مع الخصوصية اليمنية، وتعدد محددات ومتطلبات الدول المستقدمة للعمالة اليمنية، المتعددة الهويات والثقافات واللغات والنظم السياسية والاجتماعية، خصوصا وأنا نمر بفترة حرجة وقلقة في معظم دول العالم بما واكبها من إشاعة لثقافة الكراهية بين الشعوب وما أفرزته من ظواهر التطرف والعنف والإرهاب ، وتدفق أفواج كبيرة من الهجرة الغير شرعية من دول الجنوب الفقيرة إلى دول الشمال الغنية ، الأمر الذي أضاف تعقيدات وقيود جديدة على منافذ الهجرة واتساع الفجوة الاقتصادية القائمة بين الدول الفقيرة المصدرة للهجرة والدول الغنية المستوردة.

إن زيادة القيود والتعقيدات على الهجرة الشرعية وغير الشرعية، على خلفية الحوادث والتفجيرات التي تتبناها التيارات المتطرفة أو الإرهابية، ليست هي الحل، ويجب أن نتطلع من نتائج هذه الورشة إلى تبني رؤية ثاقبة وفاحصة ومنصفة، فالهجرة ظاهرة إنسانية قديمة تعمل على امتزاج الثقافات وتقارب الشعوب وانصهار الهويات والأعراق داخل النسيج الاجتماعي في الدول الحاضنة ويجب إزالة القيود والعوائق أمام هؤلاء رسل السلام وسفراء بلدانهم وطلّاع امتزاج الثقافات وتقاربها، أما القيود فلا تفرز إلا المزيد من معدلات العنف والتطرف . فالفقر لا دين له ولا عنصر ولا نظام وهو المسئول الأول عن دفع الإنسان – أي إنسان – إلى البحث عن مصادر الدخل الغير مشروعة ، إذا انعدمت مصادر الدخل المشروعة ، خصوصا

في الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة . ونعتقد أن الهجرة هي إحدى وسائل الحد من العنف و تحقيق نوع من التوازن أو على الأقل تقليص أو تضيق الفجوة الاقتصادية القائمة .

إن الثورات والأزمات التي شهدتها دول الربيع العربي وخصوصا اليمن ، لم تكن ناتجة عن نقص في التشريعات أو عدم وعي بالحقوق والواجبات، ولكنها كانت بدرجة أساسية معبرة عن سخط الشباب العاطل والشعب الغارق في الفقر على الحكومة الوطنية التي فشلت في تحقيق الحد الأدنى من الرفاه المعيشي الذي ينعم به جيرانه من دول الخليج العربي ، فنشأت حركات وانتفاضات تعددت مسمياتها وشعاراتها من حراك والقاعدة وحركات شبابية ومنظمات حقوقية وتيارات دينية وجهوية وسلامية إلى آخر القائمة القائمة فتعددت المسميات والفقر واحد. بالإضافة إلى وجود أكثر من مليون مهاجر غير شرعي من الصومال تم اعتبارهم لاجئين لم يتمكنوا من العودة إلى بلادهم ولا وجدوا منفذا للعبور إلى دول الجوار فتحولوا إلى عبئ يستنزف ما تبقى من موارد محدودة. ورغم التحول السياسي الذي تعيشه اليمن في هذه المرحلة الانتقالية، إلا أننا نؤكد للعالم كله أن المعالجة الاقتصادية هي المدخل الناجح لحل بقية المشكلات ، وفي مقدمة هذه المعالجة هي السماح بالمزيد من الهجرة اليمنية وتنظيمها ومنحها المزيد من التسهيلات والامتيازات لامتناس البطالة المتراكمة والمساهمة في حل المعضلة الاقتصادية فضلا عما يجب من حلول ناجحة لظاهرة التدفق الغير شرعي من الصومال والشرق الإفريقي على السواحل اليمنية كل يوم تقريبا .

إن الجمهورية اليمنية تتطلع من خلال هذه الورشة وما سيتبعها من أنشطة ، إلى مخرجات مفيدة والاستفادة من التجارب الناجحة في الدول المصدرة للهجرة ، لتحقيق التقدم المنشود في رعاية وتنمية الهجرة اليمنية واتخاذ القرارات الصحيحة وتحديث تقنيات التواصل والارتباط بين الوطن والمغتربين في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم .

إن الجمهورية اليمنية تقدر جهود منظمة الهجرة الدولية والجهات المشاركة في الإعداد والتنفيذ لهذه الورشة و تشيد بالتعاون الايجابي القائم بين اليمن والمنظمة والذي أثمر عدد من المشاريع المؤسسية والدورات التأهيلية والتنشيطية لكوادر الوزارة. وما هذا الاشتراك الفاعل في هذه الورشة إلا علامة بارزة على هذا التعاون

، ونتطلع تحقيق المزيد من الأنشطة والمشاريع في هذه الفترة الهامة التي تمر بها وزارة شؤون المغتربين .

ظاهرة الهجرة اليمنية وأهم موجاتها في التاريخ

أيها السادة

تعتبر الهجرة اليمنية ظاهرة حضارية متميزة، وسمة يمنية فريدة استمدت جذورها من بداية البشرية على هذا الكوكب، وأضافت إلى التاريخ الإنساني سجلا حافلا بالتجارب الناجحة، والصفحات الناصعة البيضاء، وقد وضع المهاجرون اليمنيون أقدامهم على معظم قارات العالم القديم ، وشكلوا جزءا أصيلا من نسيجها الاجتماعي القائم حتى اليوم ، وأصبحت مصدر فخر واعتزاز لكل يمني، فإلى جانب أنهم كانوا رافدا أساسيا للتنمية والبناء في الوطن، فإنهم أيضا قد ساهموا في بناء وتطور وتنمية البلدان التي هاجروا إليها، ليس في الجوانب المادية والعمرائية فحسب بل في مختلف العناصر الحضارية بما فيها مبادئ السياسة والديمقراطية ومنظومة السلوك والقيم والمثل وبناء الفكر والإنسان نفسه ولازالت آثارها شامخة وساطعة وراسخة وماثلة ومؤثره في البلدان التي هاجر إليها أسلاف اليمنيين أو استوطنوها حتى الآن .

ذلك لان الهجرة كانت تمثل رسالة يحملها المهاجر اليمني مهما كانت دوافعه للهجرة، سياسية أو اقتصادية أو دينية. ولإبراز أهمية هذه الظاهرة في هذه الورشة الدولية، يمكننا إلقاء نظرة سريعة على أهم موجات الهجرة اليمنية الجماعية ، حسب تسلسلها التاريخي في الفقرات الآتية :-

أولاً: يؤكد علماء الآثار والجغرافيا أن العصر الحجري الأوسط الذي سيطر على هذا الركن الجنوبي من الجزيرة العربية ، والممتد بين الألف (السابع عشر) والألف (التاسع) قبل الميلاد، كان عصرا جافا طاردا، وقد تسبب في هجرة الكثير من السكان فكانت تقريبا هذه هي الموجة الأولى بدوافعها الاقتصادية

ثانياً: يقدر علماء السلالات أن اليمن كان الموطن الأول للجنس السامي ، وان أسبابا عديدة قد سببت عدد من الهجرات إلى الشمال والغرب و يشكلون اليوم كل السلالات السامية في العالم. وكل العناصر الحضارية التي أبدعها الساميون من أكاديين وبابليين وعبريين، وغيرهم عبر التاريخ، تعتبر جزءا من تاريخ الهجرة والمهاجرين، وتدل على ثراء التجربة التي نقلوها معهم وساهموا بها في صياغة وإنشاء الحضارة القديمة منذ فجر التاريخ.

ثالثاً: في الربع الأول من الألف الثاني قبل الميلاد، ترجح بعض الدراسات (1) أن الهكسوس الذين غزوا مصر و حكموها إنما جاءوا من شرق البحر الأحمر مما يرجح أن مصدرها جنوب الجزيرة (اليمن). وهو شاهد على التفوق المادي والعسكري. وقد ظهر أثرها واضحا في تاريخ مصر القديم .

رابعاً: بعد ألف عام تقريبا ، نجد موجة أخرى من الهجرة مؤكده في القرن السادس قبل الميلاد إلى شرق إفريقيا نتيجة حملة عسكرية قادها الملك السبئي (كرب إل وتر) ضد مملكة أوسان في الجزء الجنوبي الغربي من اليمن وأباد هذه المملكة والجأ حكامها ومواطنيها إلى المغادرة عبر البحر . ولهذا فقد تضمنت الهجرة قيادات عسكرية و إدارية وخبرات زراعية ومعماريه . فنقلوا تفوقهم وتقنياتهم التي لم تكن موجودة في شرق إفريقيا ومنها الكتابة وتقنيات الزراعة كالمحراث والسدود ونظام الري وقد تمكنوا من إقامة مملكة الاكسوم في الحبشة وبدؤا مرحلة جديدة من التأثير على مجريات الأحداث في اليمن الأم. فنشا تراث مشترك وتشابه في الآثار وتداخل الأحداث والوقائع. وحافظت شعوب شرق إفريقيا على خمس لغات سامية متداولة حتى اليوم.

خامساً في الفترات التالية تتابعت موجات من المهاجرين اليمنيين . تضم كل القبائل العربية القحطانية المقيمة في شمال ووسط الجزيرة والعراق والشام وصعيد مصر. وقد تكونت من هؤلاء دول في الشمال ومنهم، الغساسنة وكندة وقبائل مستقرة كالأوس والخزرج والأزد و بجيلة وجرهم ،، الخ . ويبدو أن الدوافع لهذه تنوعت بحسب الظروف المحيطة بكل موجة ومنها خراب السد، الذي تم إهماله نتيجة الصراعات السياسية على السلطة، وكان السد رمزا للمقومات الاقتصادية التي تدمرها الحروب والصراعات الداخلية، والتي تدفع السكان الهجرة لمحاولة التوسع والاستقرار.

أيها السادة

وعند بزوغ شمس الرسالة الإسلامية هب اليمنيون لاعتناق الإسلام ولبوا دعوة الخلفاء الراشدين للاشتراك في الفتوحات الإسلامية التي وصلت إلى تخوم فرنسا غربا والقسطنطينية شمالا والسند والصين شرقا. وقد تولى اليمنيون- حسب تكليف الخليفة عمر بن الخطاب - تخطيط المدن وبناء الأمصار الجديدة ومنها البصرة والكوفة والفسطاط في مصر. واستمروا على ذلك في المغرب والأندلس وتفننوا في تخطيط المدن وزخرفة المساجد والقصور والقلاع والمعالم الإسلامية الرائعة، التي حملت فيما بعد خصائص العمارة الإسلامية.

¹ راجع ، فاض الربيعي ، الشيطان والعرش - قصة رحلة النبي سليمان إلى اليمن

بعد توقف الفتوحات الإسلامية في العهد العباسي. استغل اليمنيون الدور الحيوي الذي تلعبه اليمن في الوساطة التجارية بين الشرق والغرب ، فتوغلوا في شرق آسيا تجارا ومعلمين ودعاة إلى الإسلام، تأثر بهم السكان في شرق آسيا الذين يشكلون اليوم ما يزيد عن نصف عدد المسلمين في العالم. واحتلوا منزلة روحية رفيعة في نفوس السكان في تلك الربوع فأقيمت لهم الأضرحة والقباب الضخمة على قبورهم، وجعلوها عتبات مقدسة ، ولا تزال تلك الجاليات محل إجلال وتقدير السكان إلى اليوم.

أخيرا شهد التاريخ المعاصر موجتين من الهجرة اليمنية كانت إحداها إلى شرق إفريقيا والسودان نتيجة النشاط الاستعماري وعدم اطمئنان المستعمرين إلى السكان الأصليين ولا تزال الجاليات إلى اليوم تمارس التجارة والبناء وتحرص على الارتباط بالوطن والدين واللغة العربية عن طريق المدارس اليمنية التي تجاوزت اهتمامها بالجالية اليمنية إلى تشكيل الهوية الثقافية في هذه المجتمعات ويمكن اتخاذ جيبوتي نموذجا

والهجرة الثانية في القرن العشرين، كانت هجرات مؤقتة إلى السعودية ودول الخليج وأوربا والولايات المتحدة، وكان دافعها الركود الاقتصادي الذي ارتبط بتعذر الحصول على موارد نفطية كافية في وقت الطفرة النفطية التي فرضت أنماطا جديدة من المعيشة والإسراف في الإنفاق وزيادة متطلبات الحياة المدنية الحديثة. ومع هذا فإن اليمنيين لم يتخلوا عن القيم والمثل التي تميز بها أسلافهم. مما جعلهم أكثر الجاليات الأجنبية قبولا وانسجاما مع المجتمعات في مهاجرهم . ولهم أيضا في مهاجرهم في أوروبا ودول الخليج العربي بصمات تاريخية عظيمة في البناء والخدمات وفي الصناعة والتجارة والنقل، ويذكرونهم إخوانهم في بلدان الخليج العربي بكل تقدير.

حجم وخارطة انتشار المغتربين اليمنيين

أيها السادة

إن هذه الإطلالة على الهجرات اليمنية المتعاقبة بما تحمله من الدلالات والمعاني، تفتح أمامنا ملفا تاريخيا مهما ، وتجربة إنسانية ، تستحق التأمل والدراسة. ولم نذكرهم هنا إلا لتأكيد العمق التاريخي والتراكم المعرفي والخصوصية المميزة للهجرة اليمنية التي يشكل المغتربون الجزء المرتبط بالوطن من الموجتين الأخيرتين في القرن العشرين .

ولنتقديم عرضا موجزا في التجربة اليمنية المعاصرة ، وجب علينا أولا التفريق بين مصطلحي الهجرة والاعتراب . فحسب تعريف قانون رعاية المغتربين 34 لسنة

2002م يعتبر المغترب هو (اليمني الذي انتقل من ارض الوطن إلى بلد الاغتراب والملتحقين به من أفراد أسرته وحصل على الإقامة لغرض العمل). ومن الواضح أن الوزارة تختص بالمغتربين الذين يشكلون جزءا من المهاجرين ويحملون السمات التالية

- اليمنيون المتمتعون بالجنسية اليمنية بما فيهم مزدوجوا الجنسية فقط
- المغادرون بقصد العمل وحصلوا على إقامات شرعية .

وبناء على هذا التحديد فان حجم المغتربين اليمنيين ينخفض عن حجم المتواجدين في الخارج ممن حصلوا على جنسيات واقامات دائمة أو المشمولين بظاهرة التهريب والتسلل والهجرة الغير شرعية وكذا الملتحقين في البعثات السياسية والعلاجية والسياحية والدراسية . وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت ولا زالت تواجه الوزارة في إجراء المسح الشامل للمغتربين وتحديثه دوريا فان العدد التقريبي المؤكد يتراوح بين (6) و (7) مليون مغترب تضمهم أكثر من سبعين جالية ، تتوزع خارطة انتشارهم في أكثر من أربعين دولة من قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا وأمريكا الشمالية . وبترتيب أعلى عشر دول من دول الاغتراب اليمني، تحتل المملكة العربية السعودية الشقيقة اكبر حاضن للعمالة اليمنية،وتليها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والإمارات العربية وتنزانيا وكينيا وجيبوتي والبحرين والسودان والهند على التوالي. أما من حيث التوزيع النوعي فان الكفاءات اليمنية المهاجرة تتواجد بكثافة في دول الشمال الأوربي حيث تحتل المجر أعلى رقما في هذه الكفاءات.

وزارة شؤون المغتربين العوائق والأنشطة

السيدات والسادة

وللأهمية التي يحتلها المهاجرون كرافد أساسي للتنمية ومشاركين فاعلين في الحركة الوطنية، أنشئت أول وزارة للهجرة في أول حكومة تم تشكيلها بعد ثورة 1962م

وبالفعل كانت رؤوس أموال المهاجرين تتدفق لبناء المؤسسات المصرفية بما فيها أول بنك يمني للإنشاء والتعمير والذي ظل البنك الرسمي إلى منتصف السبعينات كما ساهموا في الشركات التجارية والصناعية والنهضة الوطنية وعقد أول مؤتمر عام للمغتربين اليمنيين عام 1975م وأنشئ على إثره الاتحاد العام للمغتربين ، وظل قائما حتى قيام الوحدة اليمنية بين شطري اليمن فأنشئت وزارة المغتربين ، لا باعتبارهم أهم ثروة بشرية يمكن الاعتماد عليها في التنمية والاستثمار، وإنما لاستيعاب شاغلي الوظائف العليا من الشطرين ضمن هياكل فضاضة ومرحلية. ولذلك ظلت الوزارة مشروعا قابل للتطوير والتفعيل بحسب حماس واثقل الوزير، أكثر من كونها أداة ووسيلة لإدارة ورعاية منتجه وقد ترتب على هذه الضبابية اضطراب في تسمياتها ومهامها وعدم استقرار الوضع المؤسسي للوزارة ، حيث تم خلال الفترة من 1990م وحتى 2007م إجراء أكثر من خمسة تعديلات على تسمية الجهة المعنية برعاية المغتربين ، وهكذا في التشريعات التي ظلت في طور الاستكمال والتعديل إلى اليوم. وقد أدت هذه التعديلات في المسميات والتشريعات إلى إرباك وتأخير استكمال البناء الهيكلي والتنظيمي للوزارة وبناء قدرات كوادرها واستقرارهم . بالإضافة إلى قلة وضعف الموازنة السنوية للوزارة، والتي لا تغطي 10% من نفقاتها التشغيلية، ولم تتمكن من تنفيذ المهام والصلاحيات المناطة بها في الرعاية والاستثمار مما يتطلب إيجاد إمكانيات غير عادية .

أيها السادة

إن المغتربين احد أهم أهداف التنمية ووسيلتها وهم جزء منتج وفاعل من أبناء الوطن المكفول لهم الحقوق والامتيازات التي تربطهم بالوطن وتحافظ على هويتهم الثقافية وتمكنهم من التمتع بالحقوق السياسية والثقافية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية و الأنشطة المختلفة.

ورغم الجهود المشكورة التي بذلتها القيادات السابقة للوزارة والتي انطلقت من مطالب وطموحات المغتربين أنفسهم والتي كرروا المطالبة بها في أكثر من فعالية كان آخرها المؤتمر العام الثالث 2009م والتي تحولت توصياته إلى مصفوفة تنفيذية صادرة عن مجلس الوزراء عام 2009م إلا أنها كسابقاتها اصطدمت بعدد من العوائق التي حولتها إلى مجرد أمنيات غير قابلة للتنفيذ. لذا كان من الواجب على وزارة المغتربين في حكومة الوفاق الوطني إجراء دراسة فاحصة للماضي والعمل على استعادة المهام والصلاحيات المسلوقة عن الوزارة والإعداد بوعي للتخطيط والتنفيذ لجميع برامج الرعاية والتنمية البشرية للمغتربين قبل الهجرة وأثناء التفويج

وخلال إقامتهم في جميع مواطن الاغتراب وأثناء عودتهم المؤقتة الدائمة بالإضافة إلى الاهتمام بعوائلهم وحقوقهم واستثماراتهم في جميع المحافظات الأمر الذي يستلزم استكمال الهياكل والتشريعات المرتبطة بها والإمكانيات المادية والبشرية التي تمكن الوزارة من التخطيط والتواجد والرعاية في بلدان الاغتراب وفي المنافذ البرية والبحرية والجوية وتفعيل مكاتبها وفروعها في المحافظات ، فضلا عن استكمال البناء المؤسسي والهيكل لديوان الوزارة . ولا شك أن الوزارة تخوض معركة حقيقية لإنضاج ونجاح التجربة اليمينية في تنمية ورعاية المغتربين وتسعى إلى تحمل مسؤوليتها وتنفيذ مهامها على أكمل وجه . ونحن سعداء بما تم تحقيقه رغم انه لم يصل إلى الطموحات والأهداف في المدة المحددة ، بسبب ما واجهناه من متاعب وحملات تشويه وعراقيل . ويسعدنا أن نوجز لكم أهم هذه الانجازات المحققة خلال العام والنصف عام المنصرم على النحو الآتي

- منع الرسوم الغير قانونية التي كانت تجبى على المغتربين بشكل تعسفي وتصل حصيلتها السنوية إلى أكثر من (17) مليار ريال تقريبا
- إعادة هيكلة الوزارة واستحداث قطاع تنظيم الهجرة بعد إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (210) لعام 2012 بإسناد كافة المهام والصلاحيات إلى الوزارة
- الملحقيات التي يتم العمل على إنشائها ضمن البعثات الدبلوماسية في الخارج
- المنافذ : حيث سيتواجد مندوبو الوزارة في جميع المنافذ اليمينية
- المجلس الأعلى للمغتربين: هيئة عليا منتخبة من قيادات الجاليات في العالم
- المجلس الأعلى للرعاية : هيئة وزارية برئاسة رئيس مجلس الوزراء
- بنك المغتربين : والذي سيشترك فيه رجال المال والأعمال المغتربين
- قاعدة المعلومات والتي سيتم تنفيذها على أحدث الأساليب التقنية
- الإعداد للمؤتمر العام الرابع للمغتربين الذي ينعقد دوريا كل أربع سنوات
- الإعداد لإطلاق قناة فضائية خاصة بالمغتربين وتطوير الرسالة الإعلامية

التنمية والاستثمار

السيدات والسادة

تعتبر اليمن من أوائل الدول وأكثر البلدان المصدرة للعمالة إلى مختلف بلدان العالم، وأن التواجد الكثيف للمغتربين اليمنيين في الخارج وحضورهم الواسع والملموس في شتى مناحي الحياة في المهجر جعلهم من رجال الأعمال الناجحين والمتميزين في تلك البلدان. وأصبح المغتربون يشكلون رافدا أساسيا للتنمية ومحورا من محاورها الهامة

وتسعى الوزارة جاهدة إلى استغلال هذا القطاع وتحفيزه تحفيزا ايجابيا ودفعه للإسهام والتفاعل مع التنمية والاستثمار بجميع قطاعاتها من خلال التحويلات والاستثمار فضلا عن أهمية التنمية المطلوبة للمغتربين أنفسهم من خلال إعادتهم وتأهيلهم قبل وأثناء الهجرة بما يمكنهم من الاستفادة من الفرص المتاحة في أسواق العمل وتلبية متطلباتها.

وفيما يتعلق باستثمارات المغتربين فإنها تشمل جميع المجالات الاقتصادية المختلفة (سياحية - تجارية - صناعية - زراعية) وقد نفذت الوزارة مسحا جزئيا في ست محافظات نموذجية عام 2009م وهي: (عدن وحضرموت والحديدة و اب وتعز و شبوه) حيث بلغ عدد المشاريع في الست المحافظات (213) مشروعا بتكلفة قدرها (72.000.000) (اثنان وسبعون مليارا، وإذا أضفنا (15) محافظة لم يشملها المسح سيكون الرقم أضعافا وقد يزيد عن (500) مشروعا وبتكلفة لا تقل عن 250 مليار ريال تقريبا، مما يتطلب من هيئة الاستثمار، ووزارة المغتربين إيجاد بيانات وإحصائيات دقيقة لهذا الجانب الهام.

وبالنسبة للتحويلات عبر البنك المركزي فقد بلغت حوالي مليار ونصف المليار دولار عام 2008م فقط. وكانت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 7.8 %

أن هذه التحويلات التي بين أيدينا تشكل ما نسبته (10% فقط من إجمالي التحويلات النقدية والعينية. فمعظم التحويلات تأتي إما بصورة مباشرة عبر البنك المركزي أو غير مباشرة عبر محلات الصرافة المنتشرة في عموم الوطن أو عبر المسافرين بشكل شخصي أو يتم الاحتفاظ بها بحوزة المغترب إلى عودته أو زيارته الدورية للوطن أو عبر التجار أو على شكل بضائع ومقتنيات عينية وسيارات وآلات الخ وكلها لا تتوفر عنها أية بيانات حتى لدى البنك المركزي، أو مسؤولي المنافذ، مما يحتم وضع آلية معينة لمعرفة حجم التحويلات سواء كانت عينية أو نقدية.

إن التنمية والاستثمار للمغتربين كان ولا يزال هما للوزارة، عقدت من أجله الندوات

و ورشات العمل لتحسين العمل في هذا الجانب كان من ضمنها ورشة تضم رجال

المال والأعمال في صنعاء عام 2009م وكان من أهم توصياتها التي تم إقرارها

وإصدارها ضمن قرارات وتوصيات المؤتمر العام الثالث للمغتربيين ، وتحولت إلى مصفوفة تنفيذية صادرة عن مجلس الوزراء للأعوام 2011م – 2015م تضمنت :

1. فتح نافذة واحدة للتعامل مما يشجع على الاستثمار ويمنح ضمانات إضافية للمستثمرين المغتربيين، وتحديد مجالات استثمارية للمغتربيين خالية من أي مشاكل أو عراقيل.
2. إيجاد إستراتيجية لتطوير المنافذ الحدودية وإمدادها بالكوادر النزيهة والإمكانات الكافية والرقابة المستمرة والخدمات الأساسية.
3. إعطاء أولوية عاجلة لمعالجة قضايا المغتربيين في المحاكم، وإنشاء إدارة فنية قانونية بوزارة المغتربيين لمتابعة قضاياهم والعمل على حلها أول بأول.
4. دعم وتشجيع الاستثمار والودائع والتحويلات للمغتربيين عبر إقامة بنك المغتربيين التتموي لإقامة المدن الصناعية والسكنية والسياحية.
5. تطبيق معايير المواصفات والجودة العالمية على المنتجات الصناعية والزراعية بما يكفل فتح الأسواق الخارجية أمامها وحماية المستهلك المحلي.
6. تكليف الهيئة العامة للاستثمار بتقديم مزيداً من التسهيلات الإدارية والتبسيط والتسريع بالإجراءات الخاصة لإقامة المشاريع الاستثمارية للمغتربيين بعيداً عن الروتين والتطويل .
7. تبني معالجات جادة وإصلاحات حقيقية لتحسين البيئة الاستثمارية للمغتربيين، بحيث تصبح بيئة جاذبة لرؤوس الأموال اليمينية بالخارج.
8. توفير خدمات البنية الأساسية الضرورية للمشاريع الاستثمارية وبالذات الطرقات والكهرباء والمياه في المناطق المخصصة لاستثمارات المغتربيين، بما يشجع المغتربيين على الاستثمار في المشاريع والمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وفي مختلف القطاعات الاقتصادية الواعدة.
9. وفي مجال التنمية البشرية: دعوة الكفاءات العلمية من المغتربيين ومن مختلف التخصصات للمساهمة بالعمل في مجال تخصصاتهم داخل الوطن أثناء إجازتهم السنوية. و ضرورة الموازنة بين مدخلات مؤسسات التعليم

والتدريب المتخصصة ومخرجاتها مع متطلبات مشاريع الاستثمار والتنمية
وسوق العمل وتشجيع إنشاء وتشغيل المعاهد المتخصصة لتأهيل وتدريب
الكفاءات البشرية اللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية في المجالات
المختلفة المتعلقة بالمغتربين، وإشراك المغتربين في مجال التأهيل للموارد
البشرية و توطين التكنولوجيا.

شكرا لكم جميعا